



التقرير الرابع لرصد أداء السيد رئيس الجمهورية ومؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية تجاه حقوق المرأة
وقضايا حقوق الإنسان

" في الفترة من 16 سبتمبر إلى 20 أكتوبر 2012 "

(100 يوم من حكم محمد مرسى مبارك : تعيدنا إلى عهد ما قبل الثورة ، وممارسات قمعية وإقصائية ترجعنا
إلى عصور الظلامات ، المرأة في طليعة المدافعين عن أهداف الثورة)

تم حصر المعلومات وجمعها وتحليلها بمعرفة مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية - أكت



إستهلال...

"في مصر أناس وأنا منهم لو خيروهم بين العقيدة والوطن لا اختاروا الوطن".
شهيد الكلمة / فرج فوده .

المقدمة

بعد مرور أكثر من مائة يوم على أداء السيد / محمد مرسى العياط اليمين الدستورية أمام المحكمة الدستورية ليصبح رئيساً شرعياً لجمهورية مصر العربية ، والآمال والأحلام والأمان والطموحات في ازدياد مستمر ، فقد جاء نجاح مرسى بمقعد رئيس الجمهورية طمأنينة للبعض من مغبة عودة النظام المخلوع متمثلاً في المرشح أحمد شفيق .

ولما كان السيد محمد مرسى العياط مرشح لانتخابات رئاسة الجمهورية 2012 عن حزب الحرية والعدالة الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين إتخذ على نفسه عهداً كثيراً أبرزها مشروع المائة يوم الأولى ، ويحتوى مشروع المائة يوم على خمس قضايا جوهرية تمس حاجة المواطنين بشكل يومي وهي : الأمن ، المرور ، الخبز ، النظافة ، الوقود .

مرسى الرئيس وعد بحل خمس أزمات فأضيفت إليها خمس آخرون الكهرباء ، الإضرابات ، تلوث المياه ، انفصال القرى ، الوضع بسيناء .

وعلى مدار ال 100 يوم الأولى من حكم الرئيس مرسى قام بإلقاء 25 خطاباً في أولها قدم التحية لأصحاب (التوك توك) ، وفي خطاب آخر اعتذر إلى الطلبة والفلاحين ، ولم نعد نسمع هتاف "بالروح بالدم" وتم إبداله بهتاف "بنحبك يا مرسى" .

وفي ظل تأكيد محمد مرسى على أنه رئيس لكل المصريين مازالت أحداث الفتن الطائفية مستمرة ، وأصبح التهجير القسري للأقباط هو الحل السحري لدى وزارة الداخلية لإنهاء الأحداث .

وعن حقوق الشهداء ومصائب الثورة فكانت البرأة هي المرافقة دوماً لكل الأحداث والوقائع ولا عزاء للشهداء سوى أن الثورة مازالت مستمرة .



المرأة في طليعة المدافعين عن أهداف الثورة

يوم المرأة المصرية 4 أكتوبر

دعت مبادرة فؤاده watch كافة الفصائل الوطنية والأحزاب والمنظمات النسوية والمبادرات والحركات الثورية إلى الاحتشاد أمام قصر الاتحادية في الرابع من أكتوبر لعام 2012 لإعلان رفض كل القوى للتأسيسية الباطلة ورفض مخرجاتها ، والتأكيد على المساواة بين جميع المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات ، والمطالبة باتخاذ إجراءات رادعة لمواجهة ظاهرة التحرش الجنسي في مصر .

فجاء بيان الدعوة معبراً مطالب النساء وتأكيداً منهن على تحملهن كافة الواجبات قبل المطالبة بالحقوق :

تعلن جميع الحركات النسوية والمبادرات المناهضة للتحرش، ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية الموقعة على هذا البيان ، عن القيام بوقفة احتجاجية سلمية وتنظيم سلاسل بشرية في يوم الخميس 4 أكتوبر 2012 أمام (قصر الاتحادية) في تمام الساعة الخامسة مساء . والهدف من تلك الوقفة هو:

- تقديم وثيقة مجمعة للسيد رئيس الجمهورية الدكتور/ محمد مرسى ، تتضمن كافة مطالب النساء التي يجب تضمينها في الدستور .
- تقديم مطالبات بمشروع قانون التجريم ظاهرة التحرش الجنسي التي تفاقمت في الشارع المصري مؤخراً ، والتي تنم عن ظاهرة مجتمعية خطيرة يجب مواجهتها بكل حسم .

ويهيب المشاركون في الوقفة الاحتجاجية بجميع المؤسسات والأحزاب والشخصيات العامة ، وكل من يؤمن بقضيتنا الوطنية العادلة ، بالمشاركة في تلك الوقفة . كما ندعو جميع المسؤولين في جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وجميع الصحف إلى تغطية هذا الحدث الهام .

إن كفاح المرأة المصرية من أجل حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليس وليد اليوم ، وليس بدعة أو استيراداً لأفكار من الغرب كما يحلو لمناهضي حرية المرأة وتقدم المجتمع تسميتها، بل هو جزء لا يتجزأ من مبادئ حقوق الإنسان ، وتاريخ طويل وطني مشرف بدءاً من المشاركة الفعلية مع الرجل في الكفاح ضد قوى الاستعمار والاحتلال أسفر عن سقوط شهيدات من أجل الحرية والكرامة الوطنية، ومروراً بمكافحة قوى الرجعية والتخلف أثمرت بزوغ أسماء لرائدات نسائيات في شتى المجالات العلمية والسياسية



والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، أثبتن كفاءتهن بوصولهن إلى أعلى المراتب رغم كل الظروف المجتمعية الصعبة، ورغم التيارات المقاومة لتحرر المرأة ومن ثمّ تحرر المجتمع ونهضته. إن تقدم المجتمعات الحرة يقاس بمدى تقدم وضع المرأة فيها ، ومدى تقدير المجتمع لها كإنسان خلقه الله حراً على قدم المساواة في إنسانيتها مع الرجل ، ووجه لها الخطاب والتكاليف والمسئولية والحقوق كالرجل. ولن تقبل المرأة الرجوع عن كافة مكتسباتها في التعليم والعمل، ولن تتنازل عن المطالبة بالمساواة الكاملة في كافة الحقوق والواجبات في الدولة والأسرة، ولا عن مطالبها بتقلد المناصب العامة والقيادية في جميع مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية وفي مواقع اتخاذ القرار بنسبة تعادل نسبة وجودها في المجتمع المصري كله، دون تمييز بسبب التوجهات السياسية أو العرق أو الدين. إن النساء قوة بشرية لا يستهان بها ، ولاغني عنها لنهضة الدولة المصرية حتى تتبوأ مكانتها التي تستحقها في العالم الحديث بين دول سبقتنا كثيراً رغم أحقية مصر باحتلال مكانتها كقوة إقليمية كبرى.

الموقعون على البيان:

المؤسسات الحقوقية والنسوية :

- مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية - أكت
- جمعية تكريم أسر أبطال الثورة
- الحركة النسائية المصرية
- مؤسسة قضايا المرأة
- المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة
- المؤسسة القانونية لمساعدة الأسرة وحقوق الإنسان
- رابطة المرأة العربية
- الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية
- المركز المصري لحقوق المرأة
- جمعية حلم إسطنبول عنتر
- جمعية نهوض وتنمية المرأة
- مؤسسة هي للمرأة



- الجبهة الوطنية لنساء مصر (15 حزب ومنظمة)
- الإتحاد النسائي المصري
- مصريات مع التغيير
- جمعية الكاتبات المصريات

المبادرات المناهضة للعنف ضد النساء :

- مبادرة فواده watch
- مبادرة نفسي
- مبادرة ثورة البنات
- مبادرة تعالي نكتب دستورنا
- حملة ضد التحرش
- مبادرة أنا مش هسكت على التحرش
- الحملة الشعبية ضد التحرش
- مصرية حرة
- حركة إتكسفوا
- مصريات مع التغيير - الدقهلية

الحركات الثورية :

- شايفينكم
- ائتلاف ثوار مصر
- حركة ثورة الغضب الثانية
- حركة المصري الحر
- حركة مصر المدنية
- التحالف الديمقراطي المصري
- حاكموهم
- حركة كاذبون - جامعة القاهرة



- حركة شباب المحروسة

- جبهة الإبداع الفنية

الأحزاب السياسية :

- حزب المصري الديمقراطي الإجتماعى (مشارك فقط في السلاسل البشرية المناهضة للتحرش).

- حزب الدستور (مشارك فقط في السلاسل البشرية المناهضة للتحرش).

- حزب التحالف الشعبي (مشارك فقط في السلاسل البشرية المناهضة للتحرش).

- حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي

- الحزب الشيوعي المصري

وتقدم وفد من الجهات المنظمة والمشاركين بتقديم "وثيقة الحركة النسائية المصرية" المؤسسة للرئاسة ، وقد شارك في الوفد كلاً من د. فاطمة خفاجي ، د.عزة كامل ، أ. جميلة إسماعيل ، بثينة كامل ، أ. عفاف مرعى ، أ. ماجدة سعيد ، أ. عفاف السيد ، أ.عزة سليمان ، وأخريات.

وتضمنت الوثيقة موقف موضح من تأسيسية الدستور

1- اعتبار التشكيل الحالي للجنة التأسيسية لصياغة الدستور باطل وأن اللجنة فاقدة الشرعية خاصة وأن هذا الأمر تحت نظر القضاء.

2- إعادة تشكيل اللجنة بحيث تمثل جميع أطراف الشعب المصري وحيث تكون عضويتها مناصفة بين النساء والرجال وأن توضع معايير موضوعية تتسم بالشفافية للعضوية أخذاً في الاعتبار الأسماء التي رشحتها من قبل وترشحها من جديد أطراف المجتمع المختلفة .

وحول المطالب من الدستور بشكل عام فجاءت الوثيقة معبره بشكل وافي عن مطالب عموم المصريين وليس حقوق النساء فقط ، بل طالبت الوثيقة بتحقيق العدالة الاجتماعية والتأكيد على المساواة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الحقوق السياسية والوقوف بشكل واضح وحاسم فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمعايير الدولية في صياغة الدساتير والحريات العامة .

1- يجب أن تكون نصوص الدستور قاطعةً وواضحةً الصياغة ، ولا تُحيلُ إلى قوانينٍ تاليةٍ أو مبادئٍ مُبهمَةٍ تفتَحُ

المجالَ للتأويلِ والتناقضِ والانتقاصِ من روحِ المادةِ الدستوريةِ وتفريغها من مضمونها.



- 2- أن تُعكس المواثيق المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين، وأن تتبنى مبدأ المناصفة بين الرجل والمرأة في كل المجالات والآليات والإجراءات وفقاً لشعار المرأة والرجل معاً لبناء وترسيخ مبادئ الحق والعدالة والحرية.
- 3- أن تؤكد المواثيق الدستورية على أن حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، والعهدتين الدوليتين: "العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" و "العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية" والصكوك الدولية التي شاركت مصر في وضعها وصادقت عليها، حقوقاً لارجعة فيها بالنسبة للمرأة والرجل معاً.
- 4- حظر جميع أشكال وأنماط العنف البدني والنفسي والجنسي ضد المرأة باعتباره انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان، وتجريم ومعاقبة من يرتكبه سواء حدث هذا في إطار الأسرة أو خارجها عبر آليات تشريعية ومؤسسية، ويجب القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة
- 5- أن يكفل الدستور التساوي التام بين المرأة والرجل في كل من الحقوق التالية :
التعليم، والعمل، والرعاية الصحية، والتأمين الصحي والاجتماعي، والسكن، والإعانة ضد البطالة، والحق في بيئة صحية ونظيفة.
- أن ينص الدستور على الحق في حرية الرأي والتعبير والإبداع الفني والأدبي بكل الوسائل وعبر كل الوسائط وتحصينها بكل الضمانات، والتأكيد على الحق في الحصول على المعلومات، ومنع إغلاق الصحف وحبس الصحفيات والصحفيين.
- 6- أن ينص الدستور على أن تقوم الدولة والمؤسسات السياسية بتمكين المرأة من مباشرة حقوقها السياسية وأن تدعم في سبيل ذلك وسائل تمكينها من مباشرة تلك الحقوق وتمثيلها السياسي فيها، بما يحقق نسبة تمثيل عادلة للنساء تعكس نسبتهم في المجتمع .
- 7- أن يضع الدستور الضوابط السلمية لقوانين الانتخابات البرلمانية والمحلية حتى تُتيح المشاركة المتساوية فيها لجميع المواطنين والمواطنات.
- 8- إن دور المرأة في الإنجاب لا ينبغي أن يكون أساساً للتمييز، بل إن تنشئة الأطفال تتطلب بدلاً من ذلك تقاسم المسؤولية بين الرجل والمرأة والمجتمع ككل، لذلك يجب النص على تساوي الرجل والمرأة في المسؤولية داخل إطار الحياة الأسرية، وتوفير الخدمات الاجتماعية لا سيما مرافق رعاية الأطفال اللازمة للجميع بين



الالتزامات الأسرية ومسؤوليات العمل ، والمشاركة في الحياة العامة وأن تكون المصلحة الفضلى للأطفال هي الاعتبار الأساسي في جميع الحالات.

9- أن تُستخدَم موادٌ جديدةٌ لحماية حقوق الطفل ، وحماية البيئة ، وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، وحقوق كبار السن وحمائتهم.

وشهدت الوقفة إقبال من المواطنين/ت والمارة وامتدت الوقفة بطول خط التزام من أمام الباب الرئيسي لنادي هليوبوليس حتى باب الاتحادية ، كما شهدت الفاعلية تغطية إعلامية جيدة .
روابط إخبارية تتعلق بوقفة 4 أكتوبر :

مسلسل	أسم الوسيلة الإعلامية	عنوان الخبر	رابط الخبر
1	اليوم السابع	ارفع شعار التحرش لا أعنيه جديدة لمواجهته التحرش في وقفه 4 أكتوبر	http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=804662&SecID=89
2	بوابة أخبار اليوم	وقفه احتجاجيه نساتيه أمام الاتحادية 4 أكتوبر	http://www.akhbarelyom.org.eg/news74431_30.aspx
3	جريدة الجمهورية	" 4 أكتوبر مسيرة النساء للاتحادية "	http://www.gomhuriaonline.com/main.asp?v_article_id=26967
4	مجلة أكتوبر	التحرش ... جريمة تبحث عن قانون	http://octobermag.com/issues/1872/artDetail.asp?ArtID=130857



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=786724&SecID=97&IssueID=0	فؤاده watch : 4 أكتوبر مسيرة نسائية حاشدة لتقديم مقترح بقانون يجرم التحرش تجاه النساء	اليوم السابع	5
http://www.elwatannews.com/news/details/51866#.UFyjWofw30.facebook	سلسلة بشرية للحركات النسوية ضد "التحرش" و"الدستور" أمام "الاتحادية" 4 أكتوبر	جريدة الوطن	6

في جمعة مصر مش عزبة 19 أكتوبر 2012 :

نظم عدد من الأحزاب المدنية والمنظمات النسوية والمبادرات الحقوقية مسيرة نسائية انطلقت في تمام 4 عصرًا من ميدان طلعت حرب وتوجهت صوب ميدان التحرير وتلاحمت مع المسيرات التي توجهت إلى مجلس الشورى حيث تعقد اجتماعات الجمعية التأسيسية لوضع الدستور والجميع يهتف (عيش .. حرية .. إسقاط التأسيسية).

رابط ألبوم الصور عبر موقع الـ face book :

<https://www.facebook.com/media/set/?set=a.392335854169017.87603.357310654338204&type=3>

معلمة تقص شعر تلميذتين بالتعليم الأساسي رفضتا ارتداء الحجاب :

قامت مُعلّمة، بمدرسة الحدادين الابتدائية بقص شعر طالبتين بالصف السادس الابتدائي عمرهما لا يزيد عن 12 سنة ، حيث تبين لها عدم التزامهما بتعليماتها بارتداء الحجاب، فأخرجت مقصًا كان بحوزتها وقامت بقص شعرهما عقابًا لهما. وترجع وقائع هذه الجريمة التي يعاقب عليها القانون ، حينما تلقى وكيل إدارة القرنة التعليمية، اليوم الثلاثاء، الشكوى من ولي أمر إحدى الطالبتين، ويدعى «بريش الراوي»، ومذكرة تفصيلية بالواقعة من مدير المدرسة، تفيد قيام مُعلّمة، وتدعى «إيمان.أ.ك»، بقص شعر «علا منصور قاسم»، و«منى بريش الراوي» ، بسبب عدم ارتدائهما للحجاب.



حرية الرأي والتعبير في اضمحلال مستمر

أكد المرشح لمنصب رئيس الجمهورية / د. محمد مرسى مرشح حزب الحرية والعدالة بعدم المساس بحرية الإعلامية مؤكداً أنه (لا مساس بحرية الإعلام، ولن يُقصف قلم أو يمنع رأي، أو تغلق قناة أو صحيفة في عهدي، مع مراعاة القانون وميثاق شرف المهنة فيما بين الإعلاميين) جريدة المصري اليوم.
(13 - 6 - 2012)

أكد مدير مطابع دار التحرير بأنه فوجئ فجر يوم السبت 11 أغسطس 2012 بقوات من الشرطة بمقر دار التحرير يطالبونه بالحصول على الألواح (الزنكية) الخاصة بعدد جريدة الدستور ، وهو الأمر الذي رفضه جميع العاملين مطالبين قوات الأمن بإذن من النيابة العامة أو إقرار من صاحب الجريدة ، وقامت القوات بمصادرة عدد جريدة الدستور ، وجدير بالذكر أنه تم مصادرة عدد جريدة الدستور بسبب اتهامها بإهانة رئيس الجمهورية والتحريض على الفوضى بالمتجمع ، ويرجع ذلك لانحياز جريدة الدستور إلى دعم دعوة التظاهرة السلمي ضد حزب الحرية والعدالة ورئيس الجمهورية محمد مرسى يوم 24 من شهر أغسطس للعام الجاري.

صدر قرار يوم الخميس 9 أغسطس 2012 بوقف بث قناة الفراعين لمدة 45 يوماً والإندار بسحب الترخيص على خلفيه مهاجمة السيد / توفيق عكاشة مدير القناة ومقدم برنامج مصر اليوم بالقناة نفسها الرئيس / محمد مرسى وجماعة الإخوان المسلمين وحث المواطنين على المشاركة في تظاهرات سلمية يوم 24 أغسطس للتنديد بحكم مرسى والدعوى لإسقاطه، وقد صرح المستشار / عادل السعيد مساعد النائب العام بأن نيابة أمن الدولة عليا طوارئ تحقق في ثلاث بلاغات ضد عكاشة وقناة الفراعين بسبب التحريض ضد رئيس الجمهورية والدعوة لقلب نظام الحكم.

وفي نفس السياق، صدر عدد جريدة "الأخبار" يوم 10 أغسطس 2012 دون المقال المعتاد للكتابة الصحفية "عجلة الرويني" وعنوانه "نهار"، حيث رفضت الكتابة أن تحذف من المقال كلمة "الإخوان المسلمين" وكلمة "أخونة الصحافة"، كما طلب منها المشرفين على الصفحة، وأسبابهم في ذلك أ، ما كان يُسمح بكتابته أمس لا يسمح به اليوم، وأن عليها تخفيف حدة المقال وحذف تلك الكلمات، فرفضت "الرويني" معترضة على هذا -الاعتداء من وجهة نظرها-، وتمسكت بعدم حذف هذه الجملة، وكانت النتيجة صدور عدد الأخبار اليوم دون مقال "الرويني".
وفي جريدة الأهرام؛ تم منع نشر مقال الكاتب والمحامي "ثروت الخرباوي" والقيادي الإخواني السابق، حيث كان المقال يدور حول الدولة المدنية في الإسلام بعنوان "ليت الذين يحكموننا يفهمون".



قيام رئيس تحرير جريدة "الأخبار" القومية بإصدار قرار شفهي بحرمان الكاتبة الصحفية "عبلة الرويني" من كتابة عمودها اليومي المستمر منذ حوالي أربع سنوات علي صفحات الجريدة وذلك في اليوم التالي لمصادرة مقالها "الملك عارياً" الذي كان ينتقد هيمنة جماعة الإخوان ومجلس الشورى علي الصحف القومية ومحاولة التضييق المستمر علي مقالاتها في جريدة الأخبار - 22 أكتوبر 2012.

تعليقا علي إقالة جمال عبد الرحيم رئيس تحرير جريدة الجمهورية :

أكد أ. حافظ أبو سعده رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن إقالة عبد الرحيم بهذه الطريقة هو انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان، كما أنه يمثل اعتداءً واضحاً علي حرية الصحافة وتهديداً صريحاً لكل رؤساء تحرير الصحف القومية بالالتزام بخط تحريبي معين وألا سيواجهوا مصير عبد الرحيم، مندداً بتلك العقوبة التي اعتبرها تأديبية وتمت دون تحقيق ودون نص معين للعقوبة ، وجاء قرار الإقالة بعدما كانت جريدة الجمهورية قد نشرت يوم الأربعاء الموافق 17 أكتوبر خبراً قي صدر صفحتها الأولي بعنوان "قلاع الفساد.. تترنح .. قرار منع المشير طنطاوي والفريق سامي عنان من السفر خارج البلاد خلال ساعات" وهو الأمر الذي أثار حفيظة العديد من القيادات العسكرية، وعليه أعلن د.أحمد فهمي، رئيس مجلس الشورى ورئيس المجلس الأعلى للصحافة قراراً بإقالة عبد الرحيم من رئاسة تحرير الجريدة، وتعيين محمد عبد العظيم البابلي للقيام بأعماله.

وإن كان لنا موقف حقوقي مغاير لموقف السيد جمال عبد الرحيم حين حرض علي حرق وهدم منازل البهائيين المصريين في محافظة سوهاج عام 2009 وطالبنا بمحاكمته وقتها ومازلنا متمسكين بهذا المطلب إلا أننا نعلن تضامنا معه تأكيداً علي حرية الرأي والالتزام بمعايير الديمقراطية وإدارة المؤسسات.

إحالة فريق العمل ببرنامج "نهارك سعيد" إلى التحقيق بسبب انتقاد الأخوان:

قيام رئيس قطاع القنوات المتخصصة باتحاد الإذاعة والتلفزيون، بإحالة فريق برنامج "نهارك سعيد"، الذي يعرض علي قناة "نايل لايف"، للتحقيق علي خلفية انتقاد أحد الضيوف لحزب الحرية والعدالة (الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين)، ولبرنامج الحزب الانتخابي المسمي بالنهضة.

كان البرنامج في حلقة المذاعة صباح الثلاثاء 18 سبتمبر 2012 قد استضاف في فقرة قراءة الصحف اليومية والتعليق عليها، السيد عماد الصابر مدير تحرير جريدة الكرامة، وفي معرض تناوله للأخبار المنشورة بصحف ذلك اليوم



، حيث انتقد الصابر بشدة سياسات الحكومة الحالية، كما انتقد "مشروع النهضة" وهو الاسم الإعلامي لبرنامج حزب الحرية والعدالة الانتخابي. وإثر عرض الحلقة فوجئ فريق البرنامج المكون من المذيعة سارة حنفي والمعدة تغريد الدسوقي والمخرج رمون فؤاد، بأن تقرير المتابعة للحلقة الذي لم يتح لهم الإطلاع مباشرة عليه وإنما نقل إليهم بعض من محتوياته من خلال مدير القناة، قد احتوي علي عدد كبير من الملاحظات حول هذه الفقرة بسبب انتقاد الضيف للإخوان المسلمين وما تم فهمه من أنه نقد للسيد رئيس الجمهورية!

وطلب من فريق البرنامج تقديم رد مكتوب حول هذه الملاحظات لتوضيح ملاسبات ما ورد بالفقرة، وهو ما قام به أعضاء الفريق بالفعل، ومع ذلك فوجئوا مساء الأحد 23 سبتمبر، باستدعائهم للقاء مستشار وزير الإعلام للشؤون القانونية في موعد حدد له صباح الخميس التالي.

وبالرغم من تلقي فريق البرنامج للعديد من التأكيدات من قبل رؤسائهم بالقناة وبقطاع القنوات المتخصصة، وكذلك من قبل مستشار الوزير للشؤون القانونية الذي التقوا به صباح الخميس 27 سبتمبر، بأنه لا نية لتحويلهم إلي تحقيق رسمي، إلا أنهم فوجئوا في أعقاب اللقاء مباشرة باستدعائهم للتحقيق.

منع المذيعة "قصواء الخلالى" من الظهور على شاشة التلفزيون المصري :

حيث كتبت على صفحتها الخاصة بموقع التواصل الاجتماعي فيس بوك " إلى كل من يسأل من الأصدقاء عن عدم ظهوري الأيام السابقة . أعتذر جدا ولن أتمكن من الظهور على الشاشة الأيام القادمة أيضا إلي أن يشاء الله بظهوري مره أخرى وذلك لأسباب خارجة عن إرادتي .. أعتذر عن الرد على الرسائل أيضا .. أرجو أن تتقبلوا اعتذاري و أسفي فأنا أحب ان أكون معكم دائما دمتم بخير و دام سؤالكم " .

ويأتي ذلك في أعقاب الرسالة التي كتبتها للسيد وزير الإعلام "صلاح عبد المقصود" تطالبه بالتطهير والتعديل والرقى بمستوى التلفزيون حتى يصل إلى ما يطمناه الشعب المصري ، والتي شرحت فيها كثيرا من مشاكل قطاع الأخبار من قلة إمكانيات ومرتببات "تحت الأرض" وقلة اهتمام، وبعد أيام من النشر اتصل بها السيد الوزير شخصيا، ووعد بحل جميع المشكلات التي يعانها العاملون بالتلفزيون المصري.

إلا انه فجأة وبدون أية مقدمات أصدر رئيس قطاع الأخبار أوامره "الشخصية" بوقف المذيعة عن العمل ومنعها من الظهور على الشاشة وتحويلها إلى التحقيق في سابقة لم تحدث في تاريخ التلفزيون، فلم يسبق أن تدخل رئيس قطاع



الأخبار لمذيع أو لمذيعه وحول أحدا للتحقيق أو رفعه من الجدول ومنعه من الظهور على الشاشة بسبب التأخير أو حتى الغياب .

التمييز الديني والفرز الطائفي

لم يمضى على حكم السيد محمد مرسى العياط رئيس الجمهورية سوى عدة أيام بعد المائة الأولى مما يسمى بالجمهورية الثانية ، ووقع العديد من حالات العنف الطائفي والتمييز على أساس المعتقد ، وكان المصريين الذين يدينون بالديانة المسيحية هم الأكثر عرضة لحالات التهجير القسرى على أساس العقيدة والانتماء الديني فقد شهد نهاية شهر سبتمبر لعام 2012 واقعة تهجير قسرى بمدينة رفح محافظة شمال سيناء بعدما أطلقت مايسمى بالجماعات الجهادية والمتشددة بمنطقة شمال سيناء تهديدات مباشرة إلى المواطنين المسيحيون المصريين بترك الإقامة من سيناء في خلال فترة معينة وإلا أصبحت حياتهم الشخصية عرضة للخطر وتستباح ممتلكاتهم ، ويصبحون في غير مأمّن من أي شيء .

وفي الوقت نفسه قوبلت هذه الواقعة بتجاهل من قبل المسؤولين الرسميين في الدولة وكذلك صانعي السياسات حتى أصبح مجرد الإدعاء واقعا فقد أجبرت 21 أسرة مسيحية على ترك معيشتهم بمحافظة شمال سيناء والانتقال إلى أماكن متفرقة بجمهورية مصر العربية ، هذا وقد أعلنت مصادر قريبة من الكنيسة الرسمية عن ضيق ذات اليد من مثل الأفعال وعدم قدرتهم على تحمل أعباء 21 أسرة تدمر حياتهم في لحظة واحدة .
وعلى الجانب الآخر تحدث محللون وخبراء حقوقيين عن أن ما وقع بمدينة رفح يعد من الكوارث الإنسانية التي يثبت فيها الحق في أعلى درجات التقاضي ولا تسقط بالتقادم .

وفي مشهد آخر للدلالة التمييز الديني الذي استشرى في المجتمع ولدى القائمين على السلطات المختلفة تنظر محكمة الجناح دعوى اتهام الشيخ / أبو إسلام أحمد عبد الله بحرق الكتاب المقدس للديانة المسيحية (الأنجيل) وهو أمر موثق بالصوت والصورة وتعود هذه الواقعة إلى أحداث السفارة الأمريكية بالقاهرة والتي كانت في الفترة من 11 : 16 سبتمبر لعام 2012 على خلفية نشر الفيلم المسيء لرسول الإسلام ووضع علم تنظيم القاعدة مكان العلم الأمريكي بحرم السفارة الأمريكية .



أحداث دهشور والعدالة الغائبة

دهشور .. أحداث جديدة تنضم لأخواتها دون محاكمة أو محاسبة أو عوده للحقوق .. دهشور تأكيد على أن سياسات الدولة العليا تشجع الفرز الطائفي وتبناه كإستراتيجية أساسية .. دهشور هي بداية القضاء على أكبر كتلة مسيحية متبقية بالشرق (مسيحيو مصر) ، مصر بلا أقباط مثل مصر بلا نيل. ففي غرة شهر أغسطس وقعت أحداث مؤسفة بقرية دهشور التابعة لمركز البدرشين محافظة الجيزة نتيجة خلاف نشب بين مواطنين يدين بالمسيحية ويعمل "مكوجي" ومواطن آخر يدين بالإسلام ، ويرجع شهود العيان إلى أن الأول قام بإحراق إحدى ملابس الثاني ونتج عن هذا مشادة تطورت فيما بعد إلى مواجهات دامية بين أهالي القرية أسفرت عن إصابة العشرات ومقتل مواطن "مسلم" مما حول مسار المشاجرة إلى فتنه طائفية ، وتجمع العشرات من أهالي القرية وقاموا بإحراق منزل المكوجي وحاول آخرون اقتحام الكنيسة الموجودة بالقرية ، وتصدت لهم قوات الأمن ، وهو الأمر الذي أدى إلى تهجير عشرات الأسر من القرية خشية الإفتاك بهم.

عادت الأسر المسيحية إلى قرية دهشور وسط حراسة أمنية وبعد غياب دام لمدة 15 يوم عقب تشييع جنازة معاذ المتوفى نتيجة الأحداث الطائفية التي شهدتها القرية على مدار الأيام السابقة مما أسفرت عن تهجير 129 أسرة مسيحية من منازلها بعد خوفهم من اشتعال الأحداث بعد حرق بيوتهم بالكامل ، ومن جانبه أكد ميلاد صبري صاحب محل الذهب المتضرر من الأحداث وأحد العائدين إلى القرية عودة أغلب الأسر فيما عدا القليل، ووصف استقبال لخيران المسلمين لهم بال "حافل" ،

وقال : الأجواء هادئة وقوات الأمن لازال متواجد في القرية لحين عودة الأمور إلى طبيعتها، وأضاف: المشكلة أن البيوت تم حرقها ونهبها بالكامل، وبيتي لا يوجد به شيء سليم واغلب البيوت في حالة سيئة للغاية لا تصلح للمعيشة بها، وأكد أنه في استضافة أقاربه وأسرته وان اغلب العائدين في استضافة أقاربهم ممن لم تتضرر منازلهم من الأحداث. وفي نفس السياق أكد هاني فرج من دهشور ان المنازل لازالت في حالة يرثى لها ولا تستطيع قدم أن تدخل فيها بحسب قوله وقال: الأسر المتضررة من الأحداث في انتظار التقرير النهائي للجنة التهدئة التي من المفترض لها تقدير التلفيات بصورة نهائية لان مبلغ 10000 الذي تم تعويضنا به لا يكفي لشراء ملابس للأطفال، مشيراً إلى تدمير أثاث منزله بالكامل.

كما أكد الأنبا ثيودوسيوس أسقف عام الجيزة على أن تحقيقات النيابة ستحيل 9 متهمين للجنايات، وتتضمن الاتهامات إتلاف 3 محال و25 منزلا من منازل المسيحيين، بأحدهم مخزن للمياه الغازية تقدر خسارته بمبلغ 5 ملايين جنيها .



تصاعد المطالب الاجتماعية وفي إضراب الأطباء عبره

كان الأطباء قد أعلنوا من خلال اللجنة العليا لإضراب الأطباء إضرابهم عن العمل قاموا بتصعيد إجراءات الإضراب على فترات متواترة وصلت إلى إعلان التقدم باستقلالات جماعية نتيجة عدم الاستجابة لمطالبهم وضد ما وصفوه بـ«التوزيع غير العادل لميزانية الوزارة، التي يستأثر الديوان العام للوزارة على الجزء الكبير لينفق على الرواتب والحوافز والمزايا، ولا يتم الإنفاق على المنشآت والمؤسسات التي تقدم الخدمة العلاجية للمواطنين والفقراء».

وحدير بالذكر أن وزارة الصحة المصرية يتبع لها نحو 6 آلاف منشأة على مستوى الجمهورية، وأدى إضراب الأطباء إلى تأثر الخدمة الطبية المقدمة للمواطنين في غالبية هذه المنشآت، بينما تؤكد وزارة الصحة على غير الحقيقة أن نسبة المنشآت التي تأثرت بالإضراب «محدودة للغاية» وهذا هو النهج الذي كانت تنتهجه الحكومات السابقة في عهد ما قبل الثورة.

الحكم بالحبس ثلاث سنوات علي 5 قيادات للنقابة المستقلة بتداول الحاويات بالإسكندرية:

أصدرت محكمة جناح الإسكندرية 2012/9/23 حكما بالحبس لمدة ثلاث سنوات ضد خمسة من عمال شركة تداول الحاويات بميناء الإسكندرية علي خلفية الإضراب عن العمل الذي قام به عمال الشركة من اجل المطالبة بإقالة مجلس إدارة هيئة الميناء الذي اتهموه بالفساد و بعودة ارضفه الميناء التي قامت هيئة الميناء بتأجيرها لشركات صينية وشركات غير معروفة إلي الدولة مرة أخرى

وكان رئيس مجلس إدارة شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع قد تقدم ببلاغ ضد العمال المضربين اتهمهم فيه ومجلس إدارة النقابة المستقلة للعاملين بشركة الإسكندرية لتداول الحاويات بتحريض العمال علي الإضراب كما اتهمهم بالإضرار بالمال العام واحتجاز العاملين ومنعهم من أداء عملهم في شحن وتفريغ السفن ، وأصدرت النيابة قرارا بحفظ التحقيق في البلاغ المقدم من الشركة .

فتقدمت الشركة بتظلم ضد قرار النيابة بحفظ التحقيق والذي علي أثره فتحت النيابة التحقيقات في البلاغ ومثل العمال امام نيابة الميناء في شهر مارس الماضي التي باشرت التحقيق في البلاغ المقدم والتي استمرت في التحقيقات واستدعت العمال ثلاث مرات وفي كل مرة كانت تخلي سبيلهم بعد الاستماع لأقوالهم ومناقشتهم في المنسوب إليهم من تمم الإضراب والتحريض عليه والإضرار العمدي بالمال العام وكان محامي العمال قد طلب من النيابة انتداب لجنة من كلية الهندسة جامعة الإسكندرية لتحديد الإضرار الواردة في الاتهام للعمال بالتحريض وعدم اعتماد تقرير الشركة الذي ذكر أضرار وهمية وتخريب لم يحدث ثم أحالت النيابة القضية لمحكمة جناح الإسكندرية والتي



أصدرت حكمها غيايبا بجبس خمسة عمال هم: احمد حسن صادق رئيس نقابة العاملين بالشركة (المستقلة)، ويسري معروف (الأمين العام)، واشرف إبراهيم، ومحمد عبد المنعم، وعصام الدين محمد مبروك، وهم ممثلي العمال في التفاوض مع قيادة المنطقة الشمالية العسكرية والذين عرضوا عليهم مطالب العمال أثناء الإضراب في مارس الماضي.

وزارة الداخلية المصرية ترفع شعار التعذيب مازال مستمر

كان مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف و التعذيب قد أشار في تقرير له صدر بتاريخ 10 أكتوبر الجاري عن سقوط 34 قتيلا على يد رجال الشرطة ، ورصد 88 حالة تعذيب و 7 حالات هتك عرض و 12 حالة إطلاق رصاص على المواطنين على الأقل و 65 حالة اعتقال عشوائي وفض 10 اعتصامات بالقوة.

«الشرطة في عهد مرسي» أن أداء أجهزة الشرطة منذ تولي مرسي مقاليد الحكم في البلاد، حتى الآن، لم يختلف كثيراً عما كانت عليه في عهد الرئيس السابق حسني مبارك.

إن السبب الرئيسي وراء عدم اختلاف نهج الشرطة في التعامل مع المواطنين، سواء في ظل حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة، أو حكم مرسي، يرجع إلى عدم توافر الإرادة السياسية لمن أداروا شؤون البلاد، سواء المجلس العسكري أو مرسي حيث إن انتهاكات الشرطة ضد المواطنين تتكرر بنفس الوتيرة التي كانت عليها قبل الثورة». كما أن تنامي الانتهاكات خلال الفترة الأخيرة سببه هو عدم اهتمام الرئاسة بإصلاح الداخلية، وعلى ما يبدو أن هناك رسائل رئاسية وصلت للداخلية مفادها أن الرئيس أعطى ضوءاً أخضر للشرطة للتصرف كما يحلو لها مع المواطنين، في مقابل حفظ الأمن واستقرار نظام الحكم، كما كان يحدث في عهد مبارك». حالة تعذيب أفضت إلى الموت في قسم مصر القديمة في يوليو 2012. وفي 26 يونيو . وهو اليوم العالمي للتضامن مع ضحايا التعذيب . تعرض المواطن وحيد مصطفى السيد من مدينة بدر للتعذيب والضرب بالبنادق وهتك عرضه في منزله وفي حضور زوجته من ضابط مباحث قسم بدر



كما سقط ثمانية قتلى على الأقل نتيجة إطلاق الرصاص العشوائي من رجال الشرطة في كمائن الشرطة وفي أماكن أخرى في حالات لجأت الشرطة فيها إلى إطلاق الرصاص رغم عدم وجود ضرورة وفي الكثير من الحالات في غياب أي تهديد من أي طرف. وتعددت حالات إطلاق النار على السيارات في كمائن الشرطة المرورية لمجرد الاشتباه، وبينما لا يزال الكثير من الحالات قيد التحقيق أو تم في بعضها إحالة ضباط إلى المحاكمة الجنائية، إلا أن أياً من هذه القضايا لم ينته حتى الآن إلى محاسبة حقيقية ومازال رجال الشرطة يعملون في مناخ من عدم المحاسبة والإفلات من العقاب. ولعل أسوأ حالات القتل التعسفي في عهد الرئيس مرسي كانت حالة رزة شعث التي قتلت تحت عجلات سيارة ترحيلات الشرطة في دمنهور في 21 يوليو 2012 بعد أن رفضت السماح للشرطة بأن تأخذ ابنها عارياً من المنزل وأصررت أن يسمح معاون المباحث له بارتداء ملابسه فما كان من معاون المباحث إلا أن أمر السائق بالتحرك فدهسها وقتلها.

ويضاف إلى كل تلك الحالات تقاعس الشرطة عن حماية الأطباء مع تزايد حالات التعدي على المستشفيات وارتفاع صيحات الاستغاثة من الأطباء للتدخل لحمايتهم من الاعتداءات بلا حدود وهو ما دفع العديد من الأطباء والعاملين بالمستشفيات للإضراب وتعليق العمل تحديداً خلال الشهرين الأخيرين. ومع ارتفاع وتيرة العنف وعودة الانتهاكات بمعدلات عالية تزايدت الاحتكاكات بين رجال الشرطة والعديد من فئات المجتمع.

في يوليو شكّل الرئيس مرسي لجنة للتحقيق في جميع أعمال القتل وفيما لحق بالمتظاهرين من إصابات إبان فترة الحكم العسكري؛ وأعطيت اللجنة وقتاً محدوداً في حين تعتقد فؤاده watch أنه ينبغي إتاحة الوقت الكافي والموارد والصلاحيات اللازمة للجنة، كي تستدعي الشهود والموظفين الرسميين، وتطلع على ما تحتاج من معلومات، حتى تكون قادرة على تحديد الجناة

وترى "فؤاده watch" أمام الرئيس محمد مرسي فرصة تاريخية للتصدي للإرث الدموي للشرطة والجيش، وضمان أن لا يظل أحد فوق القانون في مصر

كما ندين ما تقوم به وزارة الداخلية من انتهاكات وقبض عشوائي واعتداء على المعتصمين.



الوسائل الإعلامية التي تم رصدها واستخلاص البيانات والمعلومات عنها :

أولاً وسائل الإعلام المقرؤه :

- جريدة الأهرام
- جريدة الشروق
- جريدة المصري اليوم
- جريدة الوطن
- جريدة الحرية والعدالة
- جريدة التحرير

ثانياً: الجهات والهيئات المدنية المستقلة :

- دار الخدمات النقابية
- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
- مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف و التعذيب
- مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية – أكت
- مؤتمر عمال مصر الديمقراطي (مع مد)

ثالثاً وسائل التواصل الإجتماعى والمواقع الرسمية :

- الموقع الرسمي لحزب الحرية والعدالة - موقع صدى البلد
- الموقع الرسمي لوزارة الداخلية - الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء
- جريدة البداية الإلكترونية - بالإضافة إلى عدد من الصفحات النسوية والحركات الشبابية